

Distr.: General
9 March 2022
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ساموا الأمريكية

المحتويات

الصفحة

3 لمحة عامة عن الإقليم
4 أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
7 ثانياً - الميزانية
8 ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
8 ألف - لمحة عامة
9 باء - مصائد الأسماك والزراعة
10 جيم - السياحة
10 دال - النقل والاتصالات
11 هاء - المياه والصرف الصحي والمرافق والطاقة المتجددة
12 رابعا - الظروف الاجتماعية
12 ألف - لمحة عامة
12 باء - العمالة والهجرة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers.



13	جيم - التعليم
13	دال - الصحة العامة
14	هاء - الجريمة والسلامة العامة
16	خامسا - حماية البيئة والتأهب للكوارث
16	سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية
17	سابعا - وضع الإقليم في المستقبل
17	ألف - موقف حكومة الإقليم
17	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
18	ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
	المرفق
21	خريطة ساموا الأمريكية

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: ساموا الأمريكية إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهي من أقاليم الولايات المتحدة الأمريكية غير المدمجة فيها وغير الخاضعة لنظامها، ويتولى إدارته مكتب شؤون الجزر بوزارة الداخلية في الولايات المتحدة.

ممثّل الدولة القائمة بالإدارة: وزارة الداخلية في الولايات المتحدة، ولديها ممثل ميداني مقيم في الإقليم^(أ).

الجغرافيا: يقع الإقليم في جنوب المحيط الهادئ على بعد 700 3 كيلومتر تقريبا إلى جنوب غرب هاواي و 4 350 كيلومترا إلى شمال شرق أستراليا. ويتألف الإقليم من سبع جزر: توتويلا وأونو، بالإضافة إلى أوفو وأولوسيغا وتاو (وتُعرف باسم جزر مانوا) والجزيرتان المرجانيتان المعروفتان باسم جزيرة روز وجزيرة سواينز.

مساحة الإقليم: 200 كيلومتر مربع.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 404 391 كيلومترا مربعا.

عدد السكان: 49 710 نسمة (تعداد عام 2020).

العمر المتوقع عند الولادة: 77,8 سنة (النساء)؛ 71,1 (الرجال).

التركيبة العرقية: السكان الأصليون أهل جزر المحيط الهادئ (92,6 في المائة)؛ الآسيويون (3,6 في المائة)؛ البيض (0,9 في المائة)؛ الأصول العرقية الأخرى (2,9 في المائة).

اللغات: الإنكليزية والساموية.

مقر الحكومة: فاغاتوغو.

رئيس حكومة الإقليم: الحاكم بيليبي باليوي سياليجا ماوفا (منذ كانون الثاني/يناير 2021)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ الحزب الجمهوري.

الانتخابات: عُقدت آخر انتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ومن المقرر إجراء الانتخابات التالية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 لانتخاب المندوب إلى مجلس نواب الولايات المتحدة و 20 عضوا في مجلس نواب ساموا الأمريكية.

السلطة التشريعية: هيئة الفونو (جمعية تشريعية تتألف من مجلسين).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 11 245 دولاراً (عام 2020).

الاقتصاد: صيد الأسماك والسياحة والزراعة.

معدل البطالة: 16,3 في المائة (عام 2020).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

نبذة تاريخية: يعتقد أن أرخبيل ساموا قد استوطنه قوم هاجروا إليه من جنوب شرق آسيا قبل حوالي ثلاثة آلاف سنة. وكان الهولنديون أول الأوروبيين الذين وصلوا إلى هذه الجزر، في عام 1722. وبموجب معاهدة برلين لعام 1899، المعروفة أيضا باسم "الاتفاقية الأنغلو - ألمانية المتعلقة بـ ساموا"، كانت الجزر الشرقية من أرخبيل ساموا من نصيب الولايات المتحدة.

(أ) يحدد الأمر الوزاري 2657 المؤرخ 29 آب/أغسطس 1951، والأمر الوزاري 3009، المؤرخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1977، بالصيغة المعدلة، نطاق وطابع سلطة حكومة ساموا الأمريكية وأسلوب ممارسة هذه السلطة (انظر المكتبة الإلكترونية للسياسات الداخلية، وزارة الداخلية في الولايات المتحدة).

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - في أواخر القرن التاسع عشر، أفضى الصراع الداخلي بين زعماء جزر أرخبيل ساموا والتنافس فيما بين القوى الاستعمارية المعنية إلى دخول الأرخبيل في فترة من عدم الاستقرار. وفي أوائل القرن العشرين، تم توقيع وثيقتين تتصان على التنازل عن هذه الجزر لصالح الولايات المتحدة، وقُبلت الوثيقتان بموجب قانون المصادقة الصادر في عام 1929، الذي أقره كونغرس الولايات المتحدة وسنّه في 20 شباط/فبراير 1929. وعملا بذلك القانون، مُنح مواطنو ساموا الأمريكية مركز رعايا الولايات المتحدة. ونص القانون على تشكيل حكومة لساموا الأمريكية ذات سلطات مدنية وقضائية وعسكرية تُتأط كلها بشخص يعينه رئيس الولايات المتحدة. وحيث إن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة كانت لأغراض عسكرية في المقام الأول، فقد وُضع الإقليم تحت ولاية القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة. وفي 29 حزيران/يونيه 1951، انتقلت المسؤولية الإدارية عن الإقليم إلى وزارة الداخلية بموجب الأمر التنفيذي 10264 الصادر عن رئيس الولايات المتحدة.

2 - وينص قانون الولايات المتحدة الأمريكية على أن ساموا الأمريكية إقليم غير مدمج في الولايات المتحدة وغير خاضع لنظامها. ولا تنطبق عليه جميع أحكام دستور الولايات المتحدة أو قانون الولايات المتحدة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يُعتبر من مواطني الولايات المتحدة الأشخاص الذين يولدون في ساموا الأمريكية من والدين لا يتمتع أي منهما بجنسية الولايات المتحدة، ولكنهم يعتبرون من رعايا الولايات المتحدة الذين يجوز لهم دخولها بحرية والعمل أو الإقامة في أي مكان يختارونه فيها. وفي حين لا يجوز لسكان ساموا الأمريكية التصويت في الانتخابات الفدرالية التي تجري في الولايات الخمسين أو في مقاطعة كولومبيا حتى لو ظلوا يقيمون فيها (ما لم يحصلوا على جنسية الولايات المتحدة بسبل أخرى)، فإن من حق جميع السامويين الأمريكيين الذين تجاوزوا سن الثامنة عشرة التصويت في الإقليم، بما في ذلك لانتخاب مندوب ساموا الأمريكية إلى مجلس نواب الولايات الأمريكية. ويضم كل من الحزبين السياسيين الوطنيين الرئيسيين في الولايات المتحدة مندوبين عن الإقليم في المؤتمرات الوطنية التي يعقدانها كل أربع سنوات.

3 - وينص دستور الإقليم على الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وعلى استقلالية السلطة القضائية. وتتمثل السلطة التنفيذية في مناصبي الحاكم ونائبه اللذين ينتخبان لمدة أربع سنوات عن طريق الاقتراع العام للبالغين. والحاكم مسؤول عن تنفيذ قوانين ساموا الأمريكية والقوانين الفدرالية الواجبة التطبيق ويملك سلطة نقض التشريعات التي تقرها هيئة الفونو.

4 - وهيئة الفونو هيئة تشريعية تتألف من مجلسين، هما مجلس الشيوخ الذي يتكون من 18 عضوا يختارهم 14 مجلسا من مجالس المقاطعات، ومجلس النواب، الذي يُنتخب 20 منهم عن طريق التصويت الشعبي، مع تعيين عضو إضافي بصفته مندوبا من جزر سواينز لا يحق له التصويت. ولا يجوز اختيار أعضاء مجلس الشيوخ إلا من بين الزعماء "الماتاي"، وهم قادة العشائر "الأيغا" التقليديون. ومدة العضوية في مجلس الشيوخ هي أربع سنوات، أما مدة العضوية في مجلس النواب فهي سنتان. ويحق لهيئة الفونو سن قوانين تتعلق بجميع الشؤون المحلية، شريطة ألا تتعارض مع قوانين الولايات المتحدة المعمول بها في الإقليم أو مع المعاهدات أو الاتفاقات الدولية التي تكون الولايات المتحدة طرفا فيها.

5 - وتذكر الدولة القائمة بالإدارة أن النظام القضائي يتكون من محكمة عليا، تتألف من رئيس القضاة والقاضي المعاون اللذين يعينهما وزير الداخلية في الولايات المتحدة. أما القضاة المساعدون العاملون في

محاكم المقاطعات المحلية فيعينهم الحاكم وتقرهم هيئة الفونو. وتتفرع المحكمة العليا إلى محكمة استئناف، ومحكمة ابتدائية، ومحكمة للأراضي وصكوك الملكية، ومحكمة للأسرة، ومحكمة لقضايا المخدرات والكحول. ومنح كونغرس الولايات المتحدة المحكمة العليا ولاية اتحادية محدودة تجيز لها النظر في بعض القضايا التي يشملها القانون الاتحادي، مثل المسائل المتعلقة بإدارة السلامة والصحة المهنيين والدعاوى المتعلقة برون السفن. أما المسائل الأخرى المشمولة بالقانون الاتحادي التي تنشأ في الإقليم، فتتولى محاكم المقاطعات القضائية الاتحادية في الولايات المتحدة البت فيها، وبخاصة المحاكم الاتحادية في هاواي وواشنطن العاصمة. وبما أن ساموا الأمريكية ليست جزءاً من مقاطعة أو دائرة قضائية اتحادية في الولايات المتحدة، فلا توجد أحكام قانونية تنص على استئناف قرارات المحكمة العليا أمام محكمة من محاكم المقاطعات القضائية الاتحادية.

6 - وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، انتخب الناخبون نائب الحاكم السابق بيليتي بالبوي سياليجا ماوفا والنايب العام السابق تالايغا إلياسالو آيلي في مناصبي حاكم ساموا الأمريكية ونائب حاكم ساموا الأمريكية، على الترتيب. وانتخبوا أيضاً 20 عضواً في مجلس نواب ساموا الأمريكية، ومندوبة مجلس نواب الولايات المتحدة.

7 - ومنذ عام 1981، تنتخب ساموا الأمريكية عن طريق التصويت المباشر مندوباً لها إلى مجلس نواب الولايات المتحدة، يشغل المنصب لمدة سنتين. ويجوز للمندوب التصويت في اللجان. وفي الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، أصبحت أوموا أماتا كولمان راديواغن أول امرأة تنتخب في منصب مندوبة ساموا الأمريكية إلى مجلس نواب الولايات المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أُعيد انتخابها لفترة ولاية رابعة.

8 - وقد نُقح في عام 1967 دستور ساموا الأمريكية لعام 1960، ثم أُدخلت عليه تعديلات في عامي 1970 و 1977. ولا يجوز إدخال تعديلات أو تغييرات على الدستور، بالصيغة التي يقرها وزير داخلية الولايات المتحدة، إلا عن طريق قانون صادر عن كونغرس الولايات المتحدة. وفي عام 2008، أُجري استفتاء على تنقيح أحد جوانب الدستور لكن المقترح رُفض بفارق ضئيل. واقترح بعض المندوبين في المؤتمر الدستوري المعقود في حزيران/يونيه - تموز/يوليه 2010 أن تُدخل على الدستور تعديلات وتنقيحات تشمل تغييرات تتعلق بحظر مواصلة تقسيم حقوق الملكية في الأراضي الجماعية في الإقليم إلى حقوق فردية، وإنشاء هيئة محلفين محايدة في جميع المحاكمات الجنائية، وتعزيز مكانة لغة ساموا وثقافتها في النظام التعليمي، وإدارة الموارد الطبيعية للإقليم وحفظها وفقاً للقوانين المحلية، ووضع أحكام تحدد إجراءات عزل قادة الإقليم. وفي الاستفتاء على التعديلات، الذي نُظّم في إطار الانتخابات العامة التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، ومرة ثانية في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، رفض الناخبون مقترح تعديل على الدستور المنقح يعطي هيئة الفونو، بدلا من وزير داخلية الولايات المتحدة، صلاحية إبطال قرارات النقض التي يصدرها الحاكم.

9 - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن المحكمة الاتحادية لمقاطعة كولومبيا القضائية قد ردت في 26 حزيران/يونيه 2013 دعوى قضائية (فضية *توايو ضد الولايات المتحدة*) رفعها خمسة من رعايا الولايات المتحدة المولودين في ساموا الأمريكية وليسوا من مواطني الولايات المتحدة، واتحاد السامويين في أمريكا، يطلبون فيها إصدار حكم قضائي بياني يعلن أن الشرط المتعلق بالجنسية الوارد في التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة يسري على ساموا الأمريكية. وعقب استئناف القرار، قضت هيئة مشكّلة من ثلاثة

قضاة في محكمة الاستئناف الاتحادية لدائرة مقاطعة كولومبيا القضائية في حزيران/يونيه 2015 بأن "حق الجنسية المكتسب بالولادة" المنصوص عليه في الدستور لا ينطبق على الأقاليم، وأن من ولدوا في ساموا الأمريكية لا يحق لهم المطالبة بالجنسية كحق مكتسب بالولادة بموجب التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي. ورفضت محكمة الاستئناف عريضة تطلب إلى محكمة الاستئناف بكامل هيئتها إعادة النظر في قرار الهيئة الثلاثية، ورفضت المحكمة العليا عريضة تلتزم استصدار أمر بتحويل ملف الدعوى إليها للنظر في موضوعها. وتدخلت الدولة القائمة بالإدارة وحكومة ساموا الأمريكية لمعارضة الدعوى، واحتجتا بأن حالة جنسية شعب ساموا الأمريكية هو مسألة من شأن الشعب ويترك له حلها من خلال العمليات السياسية.

10 - وأعرب مندوب ساموا الأمريكية في ذلك الوقت، في خطابه أمام مجلس نواب الولايات المتحدة في 27 حزيران/يونيه 2013، عن شكره لمحكمة المقاطعة القضائية الاتحادية لرأيها المعلل تعليلاً جيداً، وكذلك لتأكيداتها مجدداً سلطة الكونغرس في منح الجنسية لشعب ساموا الأمريكية. وقال إنه يرى أن القرار يسمح لأبناء شعب ساموا الأمريكية بأن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون في أن يصبحوا مواطنين.

11 - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أعلن حاكم الإقليم آنئذ موقفه الرسمي بشأن الوضع السياسي لساموا الأمريكية في وثيقة مؤرخة 13 حزيران/يونيه 2013 بعنوان "مسألة إنهاء الاستعمار فيما يتعلق بساموا الأمريكية"، أُحيلت في الشهر ذاته إلى مكتب شؤون الجزر بوزارة الداخلية في الولايات المتحدة. وأشار الحاكم إلى أن ساموا الأمريكية ليست مستعمرة خاضعة للولايات المتحدة، بل إقليم تابع لها، وهو مركز تمت صياغته طواعية لأسباب اقتصادية. وأعرب عن امتنانه لاستمرار حرص الأمم المتحدة على العمل من أجل كفالة معاودة نظر الدول القائمة بالإدارة في العلاقات القائمة مع الأقاليم التابعة لها أو ممتلكاتها الجزرية لإتاحة كل فرصة ممكنة لها للانسحاب إذا رغبت في ذلك.

12 - وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، أصدر قاض اتحادي في المحكمة الاتحادية في مقاطعة يوتا القضائية قراراً في قضية *فيتيسيمانو ضد الولايات المتحدة* ينص على أن السامويين الأمريكيين هم مواطنون لديهم الجنسية بحكم الولادة بموجب التعديل الرابع عشر لدستور الولايات المتحدة. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعربت مندوبة ساموا الأمريكية في مجلس نواب الولايات المتحدة عن خيبة أملها إزاء الحكم، واصفة إياه بأنه غير مرحّب به وغير ملائم ولا سابقة له. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، أوقف تنفيذ الحكم إلى حين الانتهاء من مرحلة الاستئناف. وفي بيان صحفي مؤرخ 17 كانون الثاني/يناير 2020، أعربت المندوبة عن تقديرها للإجراء الذي اتخذته الهيئة التشريعية لساموا الأمريكية بالإجماع في صورة قرار متزامن أبدى من خلاله المسؤولون المنتخبون تأييدهم للحق في تقرير المصير.

13 - ورفع كل من (أ) حكومة الولايات المتحدة الأمريكية و (ب) حكومة ساموا الأمريكية ومندوبة ساموا الأمريكية، طلب طعن إلى محكمة الدائرة العاشرة الاستئنافية الفدرالية في دنفر، وقُدّم الطلبان في 14 نيسان/أبريل 2020. وفي 23 أيلول/سبتمبر 2020، نظرت المحكمة في القضية في جلسة افتراضية. وفي 15 حزيران/يونيه 2021، ألغت هيئة من ثلاثة قضاة تابعة للدائرة العاشرة حكم المحكمة المحلية، وخلصت إلى أن المعاملة القانونية للأشخاص المولودين في ساموا الأمريكية باعتبارهم من رعايا الولايات المتحدة، لا من مواطنيها، هي معاملة تستجيب لمقتضيات التعديل الرابع عشر. في تموز/يوليه 2021، سعى المدعون في القضية إلى الاستئناف لأجل مزيد من المراجعة من قبل جميع القضاة العاملين في الدائرة العاشرة؛ وقد رُفض هذا الطلب في 27 كانون الأول/ديسمبر 2021.

14 - وبموجب أمر تنفيذي مؤرخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أوعز الحاكم إلى المكتب المعني بالمركز السياسي وعملية مراجعة الدستور والعلاقات الاتحادية بما يلي: (1) التحضير للمؤتمر الدستوري لعام 2022 من خلال البحث والمشاركة العامة والدعم اللوجستي؛ (2) إعداد ودعم مؤتمر دستوري صوري بالتنسيق مع وزارة التعليم ومع المكاتب الحكومية الأخرى؛ (3) التنسيق مع وزارة الخزانة لضمان المحاسبة الكاملة والدقيقة على جميع الأموال المدرجة في الميزانية والمنفقة على المؤتمر الدستوري. وفي حزيران/يونيه 2021، أعلنت وزارة الداخلية الأمريكية عن إسناد منحة بمبلغ 150 000 دولار إلى مكتب الوضع السياسي من أجل عقد مؤتمر دستوري في الإقليم وإشراك المجتمع في منتديات التوعية العامة وفي الحوار والمناقشات حول المسألة فيما يتعلق بالدستور والقانون العام للولايات المتحدة.

15 - وفي 10 كانون الثاني/يناير 2022، وفيما يتعلق بالمؤتمر الدستوري، أفاد الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم أمام الهيئة التشريعية السابعة والثلاثين لساموا الأمريكية بأن هناك خططا لإدماج دروس التربية المدنية ضمن مناهج المدارس الثانوية والكلية الأهلية. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس 2021، استضاف المكتب المعني بالمركز السياسي وعملية مراجعة الدستور والعلاقات الاتحادية، بالتعاون مع وزارة التعليم، اجتماعات اللجان مع ممثلي المعلمين من كل مدرسة ثانوية وذلك من أجل إعداد دليل بشأن المناهج الدراسية لتدريس دستور ساموا الأمريكية ومركزها السياسي في الفصول الدراسية الثانوية. تم تقديم هذا الدليل في 18 آب/أغسطس 2021.

16 - ولجنة استعراض الدستور في ساموا الأمريكية أنشئت رسمياً بموجب الأمر التنفيذي 001-2022، وتم تكليفها بأمر منها استعراض دستور ساموا الأمريكية برمته والنظر في جميع مقترحات التقيح المقدمة في الاجتماعات والتجمعات والمناقشات المحددة التي يعقدها مكتب استعراض الدستور ومكتب الحاكم، وأيضاً في التقارير والطلبات المقدمة من الهيئات المعنية قانوناً، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مجلس الفونو، والسلطة القضائية، ولجان دراسة المركز السياسي، والحكومة المحلية، والجمهور. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في 8 شباط/فبراير 2022. وفي 14 شباط/فبراير، أقرت تعديلين مقترحين لينظر فيهما المؤتمر الدستوري، وهما: التعديل المتعلق بإعادة توزيع أعضاء مجلس النواب والتعديل المتعلق بتعيين رئيس القضاة.

ثانياً - الميزانية

17 - ويقدم مكتب شؤون الجزر كل سنة منحا مالية إلى ساموا الأمريكية من أجل تشغيل الحكومة المحلية، بما في ذلك السلطة القضائية. وتبلغ الميزانية التي طلبها المكتب لعام 2022 من أجل عمليات ساموا الأمريكية 24,6 مليون دولار، أي بنفس مستوى الميزانية المعتمدة لعام 2021. وتخصص الإعانات لعمليات الحكومة العامة، ولمستشفى LBJ، وكلية ساموا الأمريكية الأهلية، والمحكمة العليا. وتلقت ساموا الأمريكية أيضاً مساعدة مالية اتحادية بموجب قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في مواجهة فيروس كورونا (CARES) وقانون خطة الإنقاذ الأمريكية في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

18 - على نحو ما ذُكر في ورقات العمل السابقة، صدر في عام 2007 تشريع اتحادي استحدث جدولاً زمنياً للزيادات الدورية في الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية وصولاً إلى المستوى الاتحادي بحلول عام 2016. ولكن تشريعات لاحقة نصت على إرجاء تلك الزيادات أو تقليصها. وفُرضت أحدث زيادة في الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية في 30 أيلول/سبتمبر 2021.

19 - وذكرت وزارة العمل في الولايات المتحدة أن معدلات الحد الأدنى للأجور بحسب القطاعات المهنية في ساموا الأمريكية قد زُفعت بمقدار 0,40 دولاراً في كل قطاع في 30 أيلول/سبتمبر 2021 مثلما ورد آنفاً، وهي تتراوح حالياً بين 5,38 دولارات في الساعة (صناعة الملابس) إلى 6,79 دولارات في الساعة (الشحن والتفريغ، والنقل بالصنادل، وأنشطة وكالات الشحن البحري). أما قطاع تعليب سمك التونة، وهو أكبر مصدر للعمالة في القطاع الخاص في الإقليم، فإن الحد الأدنى للأجور فيه هو 5,96 دولارات في الساعة ويوظف في أغلبيته عمالة أجنبية من ساموا المجاورة. ووفقاً لمكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة، ليس من المقرر أن تصل الأجور الدنيا كلها في ساموا الأمريكية إلى المستوى الاتحادي الحالي قبل عام 2036.

20 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يبلغ معدل الحد الأدنى الاتحادي للأجور لموظفي الحكومة المحلية 5,61 دولارات في الساعة، بيد أن حكومة ساموا الأمريكية قد اعتمدت جدولاً جديداً للأجور في 30 حزيران/يونيه 2021 يصل فيه الحد الأدنى للأجور 7,25 دولارات في الساعة. ويهدف هذا التدبير الذي اتخذته حكومة ساموا الأمريكية إلى ضمان أجر كفاف وتحسين نوعية الحياة عموماً في جميع أنحاء الإقليم. ويعكس هذا القرار آخر توصية مقدمة من حكومة ساموا الأمريكية إلى مكتب المساءلة الحكومية من أجل إتاحة الفرصة للإقليم في تحديد معدلات الحد الأدنى للأجور الخاصة به، بالسرعة التي تناسبه ووفقاً للظروف الاقتصادية.

21 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أصدر مكتب التحليل الاقتصادي التابع لوزارة التجارة في الولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم لعام 2020، وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتعويضات في كل قطاع من القطاعات الصناعية لعام 2019. وتُظهر التقديرات أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بعد تطبيق تسوية تغير الأسعار، قد ارتفع بنسبة 4 في المائة في عام 2020 بعد أن سجل انخفاضاً بنسبة 0,6 في المائة في عام 2019. وكان النشاط المتصل بقطاع تعليب سمك التونة مصدراً هاماً للنمو في اقتصاد ساموا الأمريكية. ولم يتأثر هذا القطاع في ساموا الأمريكية بجائحة كوفيد-19 مثلما تأثرت بها أماكن أخرى من العالم. وزادت صادرات السلع بنسبة 15,5 في المائة، وذلك يعكس زيادة في صادرات التونة المعلبة والمنتجات ذات الصلة. وسجل الإنفاق الحكومي زيادة بنسبة 10,1 في المائة؛ ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في الإنفاق من قبل حكومة الإقليم. وقد تم دعم إنفاق حكومة ساموا الأمريكية من خلال إيرادات المنح الاتحادية، بما في ذلك من خلال مدفوعات صندوق الإغاثة من فيروس كورونا.

22 - وتوفر استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لساموا الأمريكية للفترة 2018-2022 التي وضعتها وزارة التجارة خطة للإقليم لإدارة موارده على نحو استراتيجي وإيلاء الأولوية لتنمية الصناعات الرئيسية. وتهدف هذه الجهود إلى تهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها التنوع الاقتصادي والقدرة على الصمود. وتقيم

الاستراتيجية حالة اقتصاد الإقليم من خلال تحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتحديات التي تشكلها القوى الداخلية والخارجية.

باء - مصائد الأسماك والزراعة

23 - ساموا الأمريكية مركز رئيسي لتجهيز الأسماك في منطقة المحيط الهادئ الأمريكية. وقطاع تعليب سمك التونة هو العنصر الرئيسي المحرك لاقتصاد ساموا الأمريكية، الذي يولد عائدات التصدير ويوجد الصناعات والأنشطة التجارية الأخرى ذات الصلة.

24 - ووفقا لتقرير عام 2020 الصادر عن مكتب الولايات المتحدة للمساءلة الحكومية بشأن الأثر الاقتصادي لزيادة الحد الأدنى للأجور في ساموا الأمريكية، يواجه قطاع تعليب التونة تحديات متعددة، منها زيادة المنافسة وارتفاع مستوى الحد الأدنى للأجور، وهو ما أدى إلى حالات إغلاق لمصانع تعليب خلال الفترة الفاصلة بين عامي 2007 و 2018، وأثر سلبا على الاقتصاد. وأوضحت الشركات التي شهدت عمليات إغلاق أن زيادات الحد الأدنى للأجور كانت عاملا مساعدا في ذلك، ولكنها لم تكن عاملا رئيسيا. وعلاوة على زيادة المنافسة وتحديات سوق العمل، يواجه القطاع صعوبات أخرى، منها انخفاض أجور عمال التعليب في ساموا الأمريكية مقارنة بالعمال في بلدان أخرى. ومع ذلك، توفر ساموا الأمريكية لقطاع تعليب التونة مزايا مقارنة بإقليم القاري للولايات المتحدة القاري وبلدان أخرى، بما في ذلك الأجور المنخفضة مقارنة بتلك السائدة في الإقليم القاري للولايات المتحدة. وترى حكومة الإقليم وغرفة تجارة ساموا الأمريكية أن الزيادات في الحد الأدنى للأجور تتعارض مع التنمية الاقتصادية المستدامة، ولكن أرباب العمل والعمال يلاحظون الفوائد والتحديات التي تطرحها هذه الزيادات.

25 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يتمتع سكان ساموا الأمريكية باقتصاد كبير لصيد الأسماك بشكل حرفي ومعاشي يعتمد على قوارب الصيد التقليدية (الطوافات المفتوحة السطح). ورغم أن معظم الصيادين الحرفيين المحليين يفضلون هذه القوارب، فإن الكثير منها مستورد وقديم. وهناك حاجة إلى تعديل تصميمها من أجل توفير قوارب صيد محسنة وأكثر كفاءة لقطاع صيد الأسماك الحرفي، فضلا عن إنشاء أول أسطول محلي لصيد الأسماك في ساموا الأمريكية. وقد استثمر مكتب شؤون الجزر أموالا في تحديث أسطول سفن الصيد التقليدية ضمن ميزانية السنة المالية 2021. وستقوم حكومة ساموا الأمريكية بتطوير هذا الأسطول المعاد تصميمه وذلك بمساعدة ودعم من الحكومة الاتحادية، ولا سيما في إطار برامج رابطة التنمية الاقتصادية الأمريكية.

26 - وتبلغ نسبة المزارع التي تُمارس فيها الزراعة على أساس الكفاف إلى مجموع المزارع في الإقليم قرابة 90 في المائة. وما زالت آفاق التنمية الزراعية محدودة لأن جزءا كبيرا من الأرض يتسم بطبيعة بركانية وجبلية ولا توجد سوى رقعة محدودة من الأراضي السهلية الصالحة للزراعة. ويستفيد المزارعون من المساعدات التي تقدمها دائرة حفظ الموارد الطبيعية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة وبرنامجهما للتحفيز على تحسين نوعية البيئة.

27 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تعمل وزارة الزراعة بساموا الأمريكية على تعزيز الأمن الغذائي واستدامته. وتتلقى عمليات الوزارة ومشاريعها التمويل على المستويين المحلي والاتحادي. وقد تلقت الوزارة، مع نهاية الربع الرابع من عام 2021، ما مجموعه أربع منح من الأموال الاتحادية بمبلغ 1,25 مليون دولار، وكانت لديها ميزانية محلية بمبلغ قدره 83 000 دولار تقريبا.

جيم - السياحة

28 - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، حُدِّت السياحة باعتبارها واحدة من الركائز الاقتصادية الرئيسية الجديدة لساموا الأمريكية بسبب غياب اليقين في قطاع صيد التونة، والتنافس بين مشغلي مصانع التعليب للحصول على كميات أكبر من الصيد ووصول أساطيلهم إلى مناطق الصيد، والانخفاض المستمر في هامش ربح المنتج المعب.

29 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وقَدَّ نحو 75 676 من المسافرين إلى ساموا الأمريكية في عام 2019 (أحدث المعلومات المتوفرة). وكانت أغليبيتهم من السكان العائدين (48 606). وفي عام 2019، وصل فقط 4 556 من السياح (المسافرين بغرض السياحة)، مقارنة بعدد 4 871 سائحا في عام 2018. وظلت نيوزيلندا تمثل السوق السياحية الرئيسية بنسبة 46,5 في المائة من السياح الوافدين، تلتها الولايات المتحدة (بنسبة 33,7 في المائة) ثم أستراليا (بنسبة 10,9 في المائة). وشكلت بلدان أخرى بالنسبة المتبقية وقدرها 8,9 في المائة. وفي آذار/مارس 2020، أمر الحاكم آنذاك بإغلاق حدود ساموا الأمريكية أمام جميع الزوار وذلك بسبب جائحة كوفيد-19. وظلت الحدود مغلقة خلال الفترة الفاصلة بين آذار/مارس 2020 وكانون الثاني/يناير 2021. وفي شباط/فبراير 2021، أذن الحاكم بأول رحلة عودة إلى الوطن لأكثر من 2 000 من سكان ساموا الأمريكية الذين تقطعت بهم السبل في إقليم الولايات المتحدة القاري وفي هاواي. وأصبحت هناك منذ ذلك الحين رحلتان كل شهر إلى الداخل وإلى الخارج، تحمل كل منهما حوالي 250 راكبا.

دال - النقل والاتصالات

30 - يوجد في ساموا الأمريكية نحو 180 كيلومترا من الطرق العامة والرئيسية المعبدة و 235 كيلومترا من الطرق الفرعية التي تربط بين القرى. ويُعد ميناء باغو باغو صالحا في جميع حالات الطقس للسفن ذات الغاطس العميق، ويبلغ طول الحوض الرئيسي فيه 1 000 قدم، ويتسع لسفن يصل غاطسها إلى 32 قدما. ويوفر الميناء مجموعة كاملة من المعدات والمرافق. ويوجد فيه مرفق لإصلاح السفن مزوّد بسكة حديدية بحرية تصل حمولتها إلى 3 000 طن.

31 - وفي الإقليم أربعة مطارات تقع في جزر توتويلا، وأوفو، وأولوسيغا، وتاو. وتملك حكومة الإقليم مطار باغو باغو الدولي وتقوم بإدارته.

32 - ووفقا لوثيقة استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة، فإن خدمة النقل الجوي في الإقليم إلى الولايات المتحدة ومنها تخضع لقيود شديدة تفرضها قوانين الطيران الداخلي في الولايات المتحدة التي تحظر على شركات الطيران الأجنبية نقل الركاب بين ساموا الأمريكية وأجزاء أخرى من الولايات المتحدة.

33 - وتوفر هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية لساموا الأمريكية، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة، إمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت. ويمكن الحصول أيضاً على خدمات البث التلفزيوني والإنترنت عبر الكابلات من شركة خاصة تملك حكومة ساموا الأمريكية جزءاً منها. ووفقا لاستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لساموا الأمريكية، شهدت تكنولوجيا المعلومات في ساموا الأمريكية تحسناً كبيراً بعد أن استثمرت حكومة ساموا الأمريكية أكثر من 35 مليون دولار في كابل ألياف بصرية تحت سطح البحر، مما مهد الطريق لنشوء صناعة جديدة قائمة على المعرفة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أكملت وزارة التجارة بـ ساموا الأمريكية استراتيجية الإقليم للنطاق العريض في عام 2021، ويجري حاليا تنفيذ مبادرات إنمائية للاستفادة

من القدرات الجديدة في الاتصال بالإنترنت لخلق فرص اقتصادية جديدة. ويشمل ذلك إدخال تحسينات تعليمية بواسطة التعلم عن بعد، والاستثمار في الرعاية الصحية والرفاه بالتطبيب والخدمات الصحية عن بعد، ورقمنة الخدمات الحكومية وغيرها من الخدمات الأساسية.

هاء - المياه والصرف الصحي والمرافق والطاقة المتجددة

34 - توفر هيئة كهرباء ساموا الأمريكية خدمات الإمداد بالمياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والنفايات الصلبة، وإيصال التيار الكهربائي إلى المستهلكين في خمس من الجزر السبع. وتزود الهيئة 90 في المائة من الإقليم بمياه الشرب المستخرجة من الآبار، بينما تحصل نسبة الـ 10 في المائة المتبقية على مياه الشرب من شبكات توريد المياه القروية.

35 - ووفقا للإدارة الحكومية لشؤون معلومات الطاقة التابعة للولايات المتحدة، فإن ساموا الأمريكية تعتمد بشكل شبه كلي على الوقود الأحفوري المستورد، بما في ذلك وقود الديزل، لتوليد الطاقة الكهربائية. ورغم أن ساموا الأمريكية تقتصر إلى موارد الوقود الأحفوري، فإنها تتمتع بإمكانات في مجال موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الأحيائية.

36 - وبالنظر إلى ارتفاع تكلفة الطاقة الكهربائية في الإقليم وعزلته الجغرافية، أنشأت الحكومة اللجنة المعنية بالطاقة المتجددة في ساموا الأمريكية وكلفتها بالعمل مع الخبراء الفدراليين على إنتاج الطاقة المتجددة المستدامة في الجزر. ووضعت اللجنة استراتيجيات للطاقة بهدف الاستفادة من المصادر المحتملة للطاقة المتجددة في جزيرة توتويلا، وبدأت في تنفيذ مشروع لإمداد مجموعة جزر مانوا بمصادر الطاقة المتجددة بشكل كامل، لأن تكلفة الطاقة الكهربائية فيها تبلغ مثلي تكلفتها في بقية أنحاء ساموا الأمريكية. وتم الانتهاء من مشروع تشييد شبكة للطاقة الشمسية على مرحلتين. غير أن حريقا نشب في عام 2019 ودمر مخازن بطاريات المرحلة الأولى، مما أثر على 50 في المائة من إمدادات الطاقة الشمسية في جزيرة أوفو وجعل من الضروري العودة إلى توليد الطاقة بواسطة الديزل. وقامت هيئة كهرباء ساموا الأمريكية مؤخرا بتسوية مطالبة التأمين وهي من المتوقع أن تعيد تركيب البطاريات في عام 2022. وكانت الهيئة قبل جائحة كوفيد-19 قد أبرمت اتفاقات لتوليد 20 ميجاوات من الطاقة الشمسية الكهروضوئية الإضافية ولتنفيذ مشروع يعمل بطاقة الرياح وبقدرة 42 ميجاوات. وقد بدأ العمل في تشرين الأول/أكتوبر 2021 على تنفيذ هذين المشروعين، ولكن القيود المفروضة على السفر بسبب كوفيد-19 عطلت هذا التنفيذ. وفي عام 2020، كان لدى هيئة كهرباء ساموا الأمريكية تمتلك سبعة مواقع نشطة لتوليد الطاقة المتجددة، وهناك مواقع أخرى قيد التطوير.

37 - وحددت اللجنة المعنية بالطاقة المتجددة في ساموا الأمريكية هدفا يتمثل في الحصول على 50 في المائة من الطاقة التي يحتاج إليها الإقليم من موارد الطاقة المتجددة، وأهمها الطاقة الشمسية، بحلول عام 2025 و 100 في المائة منها بحلول عام 2040. ويحتمل أن يكون النشاط البركاني في المنطقة مؤشرا على وجود مصادر الطاقة الحرارية الأرضية في مجموعة الجزر، ولكن التقييمات التي جرت لم تستطع بعد تحديد أي مصادر للطاقة الحرارية الأرضية يمكن استغلالها تجاريا. وتتذبذب أسعار الطاقة الكهربائية في ساموا الأمريكية بحسب أسعار النفط العالمية؛ وفي 2020، ورغم زيادة توليد الطاقة المتجددة وانخفاض أسعار النفط، كان متوسط أسعار الطاقة الكهربائية أعلى بنحو ثلاثة أضعاف عن متوسط أسعارها في الولايات المتحدة. وتستخدم كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية لضخ ومعالجة المياه الصالحة للشرب. ويبلغ

نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء في الإقليم حوالي ربع متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء في جميع الولايات الخمسين في الولايات المتحدة، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن ثلاثة أخماس الأسر المعيشية فقط موصولة بشبكة الطاقة الكهربائية في ساموا الأمريكية.

رابعاً - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

38 - يقوم أسلوب حياة سكان ساموا الأمريكية، المسمى "فاء ساموا"، على مفهوم الاحترام المتبادل وروح التقاسم فيما بين "الأياغا" (العشيرة)، التي يدين كل منها بولاء مشترك لزعيم عشائري "ماتاي"، ويؤثر في كل جانب من جوانب النسيج الاجتماعي والاقتصادي للإقليم. وتعمل الهيئة التشريعية منذ عام 2008 على زيادة تعزيز استخدام اللغة الساموية في المدارس العامة، إلى جانب اللغة الإنكليزية.

39 - وتشير استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لساموا الأمريكية إلى أن الإقليم يواجه العديد من التحديات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تقلص عدد السكان، ومعدلات الفقر البالغة الارتفاع، والاقتصاد الجزري الهش. ويعتمد اقتصاد ساموا الأمريكية واستقرارها الاقتصادي في الأجل الطويل اعتماداً كلياً على أموال الحكومة الاتحادية واستمرار ما تبقى من أنشطة تعليب التونة.

باء - العمالة والهجرة

40 - وفقاً لتقرير المكتب المعني بمساءلة حكومة الولايات المتحدة لعام 2020، فإن أكبر أرباب العمل هم الحكومة المحلية وصناعة تعليب التونة، حيث بلغت نسبة مساهمتهما في توظيف القوة العاملة في عام 2018 نحو 42 في المائة و 14 في المائة، على الترتيب. ووفقاً للتقرير ذاته، أعربت حكومة ساموا الأمريكية وغرفة التجارة عن قلقهما من أن الزيادات المستمرة في الحد الأدنى للأجور تتعارض مع التنمية الاقتصادية المستدامة.

41 - ولدى ساموا الأمريكية قوانين هجرة خاصة بها وشروطها الخاصة للدخول إلى الإقليم، وهي قوانين وشروط مختلفة عن تلك المعمول بها في الولايات المتحدة. وكما ذكر سابقاً، دخل قانون جديد للهجرة حيز النفاذ في ساموا الأمريكية في عام 2003، حوّل السلطة الكاملة لمنح مركز الإقامة الدائمة للناخب العام، بدلاً من مجلس معين من الحكومة. وأفيد في وثيقة استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة أن السيطرة المحلية على الهجرة ميزة مهمة لساموا الأمريكية، لا سيما في ضوء النطاق المحدود للمهارات المتوفرة في قوتها العاملة وضرورة استقدام عمال وإداريين ماهرين لعدد كبير من الصناعات. وأوصي في تلك الوثيقة بتتقيح قانون الهجرة وسياساتها وإجراءاتها لتحسين تلبية متطلبات العمالة في قطاع الأعمال التجارية وأُعرب عن القلق من انتقال السيطرة على الهجرة والجمارك في ساموا الأمريكية من السلطة المحلية إلى السلطة الاتحادية، وهو سيناريو يمكن أن تترتب عليه آثار سلبية شديدة للغاية على سوق العمل المحلية.

42 - وكشفت الخطة الموحدة التي قدمتها ساموا الأمريكية بموجب قانون القوة العاملة والابتكار وفرص العمل الصادر في عام 2016، أن ثمة توازناً بين هجرة العمال المغادرين من الإقليم إلى الولايات المتحدة وهجرة العمال الأجانب الوافدين للعمل في مصانع تعليب التونة ومصائد الأسماك. وحددت الخطة عدداً من الأسباب التي تدفع بالقوى العاملة إلى مغادرة الإقليم، بما في ذلك انخفاض الأجور مقارنة بتلك السارية في

الدول المجاورة ودول المحيط الهادئ، وتباطؤ النمو الاقتصادي بسبب التكاليف المرتبطة بالنقل والتوزيع والإسكان، وببطء تطور الهياكل الأساسية في الإقليم نظرا لتعرضها لتأثيرات بيئية شديدة والافتقار إلى التمويل لتحسين الهياكل الأساسية الحالية.

43 - وأشار تقرير مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة لعام 2020 إلى أن الجهود التي بذلتها حكومة الإقليم في السنوات الأخيرة لتتبع الاقتصاد تركزت على تنمية قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وخصصت الحكومة استثمارات كبيرة لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية خلال السنوات الخمس الماضية، بما في ذلك شراء كابل هاوايكي للألياف البصرية عبر المحيط الهادئ مقابل 35 مليون دولار وذلك بواسطة تمويل من مكتب شؤون الجزر وهيئة التنمية الاقتصادية في ساموا الأمريكية.

جيم - التعليم

44 - التعليم في ساموا الأمريكية إلزامي لمن تتراوح أعمارهم بين السادسة والثامنة عشرة. ويستند نظام التعليم بوجه عام إلى نظام التعليم في الولايات المتحدة. وتبلغ نسبة التلاميذ من ساموا الأمريكية بين إجمالي عدد التلاميذ 95,7 في المائة، في حين تأتي النسبة المتبقية من التلاميذ، وهي 4,3 في المائة، من الصين والفلبين وجمهورية كوريا وجزر المحيط الهادئ الأخرى.

45 - ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في ساموا الأمريكية حوالي 97 في المائة. وتوجد خمس مناطق تعليمية، في كل منطقة منها مدرسة ثانوية تشكل مركز المنطقة، بالإضافة إلى مدارس ابتدائية أدنى مستوى. وتكرت وزارة التجارة في ساموا الأمريكية أن ثمة ما مجموعه 109 من المؤسسات التعليمية في ساموا الأمريكية في عام 2018، وهو نفس عددها في عام 2017، بما في ذلك الكلية المجتمعية الوحيدة في الإقليم.

46 - وتجمع شراكة ساموا الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا وفنون الهندسة والرياضيات (STEAM) بين المعلمين والمهنيين ورجال الأعمال والوكالات الحكومية والمنظمات غير الربحية وقادة المجتمع المحلي والجهات المعنية الأخرى من أجل دعم تعليم العلوم والتكنولوجيا. وتسعى هذه الشراكة إلى تطوير قوة عاملة ذات مهارات عالية والوصول بساموا الأمريكية إلى مستوى القدرة على المنافسة عالميا. وقد شرع في تنفيذ أكاديمية STEAM كمشروع تجريبي في عام 2019 من أجل إقامة الاتصال بين المعلمين وأصحاب العمل عبر أنشطة التعلم العملية والقائمة على المشاريع. ويستطيع الطلاب أيضا الاتصال بالأخصائيين المهنيين ضمن مجالات العلوم والتكنولوجيا وفنون الهندسة والرياضيات.

دال - الصحة العامة

47 - وفقا لاستراتيجية التعاون القطري التي وضعتها منظمة الصحة العالمية من أجل ساموا الأمريكية للفترة 2018-2022 فإن الأمراض غير المعدية هي السبب الرئيسي للمرض والوفاة قبل الأوان. وتنتشر في الإقليم عوامل الخطر الرئيسية للأمراض غير المعدية. والإقليم معرّض أيضا لمخاطر الأمراض المعدية الناشئة والأمراض التي عاودت الظهور، مثل حمى الضنك، وحمى شيكونغونيا، وفيرس زيك. وتشمل التحديات الراهنة في مجال إدارة حالات الطوارئ القدرات المحلية على مراقبة الأوبئة، والقدرات المختبرية، والإبلاغ عن المخاطر. وتغوق محدودية الموارد البشرية والمالية القدرات المؤسسية على تنفيذ الاستراتيجيات الشاملة لمكافحة الأمراض غير المعدية. ولتعزيز القوة العاملة المحلية في مجال الصحة العامة، ينبغي توفير فرص التدريب الجيد داخل الإقليم وفي الخارج. وثمة حاجة إلى إعادة توجيه نموذج تقديم الخدمات الصحية

بهدف الاستجابة لعبء الأمراض غير المعدية، بوسائل تشمل تحقيق التوازن في احتياجات السكان الصحية العلاجية والوقائية.

48 - ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تشمل الأولويات الاستراتيجية لساموا الأمريكية وضع خطة استراتيجية للصحة العامة، وتخطيط وتنفيذ خطة القطاع الصحي، وتطوير القدرات على نطاق قطاع الصحة بأسره لمواجهة التحديات الحالية والناشئة.

49 - وفي 29 كانون الثاني/يناير 2020، قام الحاكم في تلك الفترة بتمديد حالة الطوارئ المعلنة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بسبب انتشار لمرض الحصبة في المنطقة، وقام بتوسيع نطاقها لتشمل جائحة كوفيد-19. وفي آذار/مارس 2020، عدّل الحاكم آنذاك إعلان حالة الطوارئ لبدء تنفيذ إجراءات اللائحة الزرقاء التي تشمل فرض التباعد البدني، وتحديد ساعات العمل، وإغلاق الحدود. وفي نيسان/أبريل 2020، قدم الحاكم إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية طلباً لإعلان حالة الطوارئ في ساموا الأمريكية، وقد أُقِرَّ ذلك الطلب.

50 - وعقب تغيير حكومة ساموا الأمريكية في عام 2021، أُعيد تشكيل فرقة العمل المعنية بجائحة كوفيد-19 في 3 كانون الثاني/يناير 2021 لكفالة استمرار التصدي للجائحة، وتيسير عودة سكان الإقليم إليه، وتلقيح أفراد المجتمع المحلي. ويتواصل تنفيذ خطة متعددة المراحل، تشمل تشغيل رحلات جوية لإعادة سكان الإقليم، بالتنسيق الوثيق مع مكتب حكومة ساموا الأمريكية في هاواي وحكومة ولاية هاواي. وفي إطار فرقة العمل المعنية بجائحة كوفيد-19، يعمل الفريق العامل المعني بتوزيع اللقاحات على تنفيذ جداول التلقيح بحسب فئات المستفيدين لضمان تقديم اللقاح إلى العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية، والمستجيبين الأوائل، والسكان المعرضين لخطر شديد، وفي نهاية المطاف إلى المجتمع بأسره. ويتضمن تقرير عمليات فرقة العمل، الصادر في شهر كانون الثاني/يناير 2022، سرداً لجميع الأنشطة التي اضطلعت بها حكومة الإقليم من أجل التحكم في أثر الجائحة. وظلت ساموا الأمريكية خالية من كوفيد-19 حتى شهر أيلول/سبتمبر 2021. وبحلول شباط/فبراير 2022، أبلغت حكومة ساموا الأمريكية أنّ ما يقرب من 79,9 في المائة من إجمالي السكان قد تم تطعيمهم بالكامل.

51 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدة مالية كبيرة إلى ساموا الأمريكية لمساعدة حكومة الإقليم على التصدي لجائحة كوفيد-19. وشمل قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي لمواجهة فيروس كورونا تقديم 55 مليون دولار للمناطق الجزرية، التي تشمل ساموا الأمريكية، في شكل مساعدة لتمويل دعم جهود التأهب لمواجهة جائحة كوفيد-19 والوقاية منها والتصدي لها (انظر (A/AC.109/2021/1).

هاء - الجريمة والسلامة العامة

52 - واصل الإقليم تعزيز التعاون مع منظمة رؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادئ ووزارة العدل في الولايات المتحدة من خلال مكتبه المعني بالاستخبارات الجنائية الإقليمية والدولية وإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات. والمكتب عبارة فرقة عمل متعددة الوكالات والولايات القضائية تتولى تعزيز التنسيق بين الوكالات وجمع المعلومات الاستخبارية لتيسير التحقيقات المشتركة بين هذه الوكالات والولايات القضائية. وقد تم تعيين المكتب ليكون وكالة التحقيق الرائدة في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالبشر، حيث تشمل مهامه على سبيل المثال لا الحصر: (1) جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية عن الاتجار

بالمخدرات والاتجار بالبشر اللذين يؤثران على الإقليم، وتعميم المعلومات على موظفي إنفاذ القانون الذين يحتاجونها في أغراض إنفاذ القانون المشروعة؛ (2) تنسيق مراقبة أنشطة إنفاذ قوانين مكافحة الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر مع وكالات إنفاذ القانون على مستوى الاتحاد والولايات والأقاليم والمحليات وتنسيق الجهود المحسنة في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية وإجراء التحقيقات؛ (3) أداء مهام إنفاذ القانون الأخرى وإجراء التحقيقات على النحو الذي يحدده الحاكم ووفقاً للقانون السائد.

53 - وفي 15 أيلول/سبتمبر 2021، رحب مندوب ساموا الأمريكية في مجلس النواب بالإعلان عن تخصيص أكثر من 685 000 دولار من الأموال الاتحادية لجهود ساموا الأمريكية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة. وهذه الأموال متأتية من برنامجين للمنع يديرهما مكتب مكافحة العنف ضد المرأة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة.

54 - ووكالة تخطيط العدالة الجنائية هي الوكالة الإدارية الحكومية التابعة لساموا الأمريكية والمسؤولة عن إدارة العديد من برامج المنح التابعة لمكتب المساعدة القضائية بمكتب برامج العدل التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة. وهي ممولة بنسبة 100 في المائة من الموارد الاتحادية. وتتولى الوكالة ضبط الأهداف والمبادرات اللازمة لمكافحة الجريمة وتأمين السلامة العامة في مواجهة طائفة من العراقيل، بما في عن طريق الوقاية من الجريمة، والخفارة المجتمعية، وقضاء الأحداث، والوقاية من العنف ضد النساء والأطفال، ودعم الضحايا، وضمان نزاهة موظفي العدالة الجنائية. وتتولى الوكالة المسؤولة عن استكشاف الفرص الجديدة من المنح لأجل دعم المجالات الأساسية لنظام العدالة الجنائية، ودعم ومساعدة وكالات العدالة الجنائية وحكومة ساموا الأمريكية.

55 - وتساعد البرامج التالية الجهود المبذولة في مجال مكافحة الجريمة وتأمين السلامة العامة داخل الإقليم:

- برنامج المنح SMART FY 2021 لدعم تنفيذ قانون آدم والش: يساعد هذا البرنامج التابع لمكتب مقاضاة مرتكبي الجرائم الجنسية ورصدهم واعتقالهم وتسجيلهم وتتبعهم (SMART) السلطات القضائية على تطوير وتعزيز برامج تستجيب وتلبي مقتضيات قانون آدم والش لحماية الطفل وسلامته لعام 2006، وتحديد العنوان الفرعي ألف من الباب الأول من قانون تسجيل المجرمين الجنسيين والإخطار بهم. ويدعم البرنامج قانون تسجيل المجرمين الجنسيين في ساموا الأمريكية والإخطار بهم، وهو ممول من الاتحاد بنسبة 100 في المائة.
- برنامج التوظيف التابع لمكتب خدمات الخفارة المجتمعية الموجهة (COPS): يوفر هذا البرنامج، المنفذ في إطار مكتب خدمات الخفارة المجتمعية الموجهة التابع لوزارة العدل الأمريكية، التمويل مباشرة لوكالات إنفاذ القانون في سعيها إلى دعم مبادرات الخفارة المجتمعية والوقاية من الجريمة. ويمول المكتب أيضاً برنامج موظفي الموارد المدرسية، الذي يتم في إطاره اختيار موظفي إنفاذ القانون وموظفي المجتمع المحلي لتعيينهم للعمل في مدارس بعينها وتكليفهم بواجبات ومسؤوليات محددة تساعد في تزويد الطلاب والموظفين وإدارة المدرسة بالمشورة والتثقيف على السلامة والأمن.
- مشروع الجمارك K-9: مشروع من أجل إنفاذ قوانين مراقبة الحدود وحظر المخدرات تديره وزارة الخزانة حمايةً لحدود الإقليم. وهناك مشروع ثان من طراز K-9 تديره شعبة حماية الأخلاق

ومكافحة المخدرات، التابعة لإدارة السلامة العامة. وفي إطار هذا المشروع، تساعد الكلاب في إنجاز خدمات إنفاذ القانون التي تقدمها إدارة الشرطة.

• منحة إدوارد بايرن التذكارية للمساعدة القضائية: يزود هذا البرنامج الإقليم بالتمويل الحاسم اللازم لدعم مجموعة متنوعة من البرامج الأخرى، مثل البرامج المتعلقة بإنفاذ القانون، والمقاضاة، والدفاع عن المعوزين، والمحاكم، ومنع الجريمة والتوقيف، والإصلاحات والإصلاحات الأهلية، والمعالجة من المخدرات وإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، والتخطيط، والتقييم، وما يتصل بذلك من برامج تتعلق بإنفاذ القانون وبالإصلاحات. وهناك حاليا مشروعان من مشاريع K-9 يحصلان على الدعم في إطار هذا التمويل.

خامسا - حماية البيئة والتأهب للكوارث

56 - تتمثل المهمة المنوطة بوكالة ساموا الأمريكية لحماية البيئة، التي تمولها وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة، في حماية الصحة البشرية وصون البيئة الطبيعية، ولا سيما الهواء والمياه والأرض. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يجري وضع خطط لفائدة حكومة الإقليم من أجل إضفاء الطابع المركزي على أولوياتها المتعلقة بتغيير المناخ في الإقليم، وذلك عن طريق إنشاء مكتب لتنسيق تغيير المناخ أو شعبة تابعة لمكتب الحاكم. وسيعمل هذا المكتب عن كثب مع جميع الوكالات الرئيسية المعنية في حكومة الإقليم من أجل متابعة أولويات العمل المناخي في ساموا الأمريكية.

57 - وتواجه ساموا الأمريكية مشكلة شائعة في بلدان جنوب المحيط الهادئ وهي مشكلة التخلص الآمن من النفايات الصلبة والسائلة، ولا سيما نتيجة للتوسع العمراني. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يُعد ما ينبعث من المصادر الثابتة من تلوث ناجم عن النفايات الصناعية ومياه المجاري، وسوء اختيار أماكن مقالب القمامة وسوء إدارتها، والتخلص من المواد الكيميائية السامة، من العوامل التي تسهم بشكل كبير في التلوث البحري وتدهور الشواطئ. وهناك أيضا قلق متنام من احتمالات جلب النفايات السامة والخطرة إلى المنطقة من البلدان المتقدمة النمو بغرض التخلص منها.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

58 - ساموا الأمريكية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام 1988. وتسري على الإقليم اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية. وهو ينتمي إلى عدة هيئات إقليمية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، منها منظمة الصحة العالمية، التي ينضوي الإقليم في إطارها تحت رعاية المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ والمركز الإقليمي لغرب المحيط الهادئ لتعزيز التخطيط البيئي والدراسات التطبيقية.

59 - وساموا الأمريكية عضو في عدة منظمات إقليمية، منها جماعة المحيط الهادئ، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، ومؤسسة المحيط الهادئ لتنمية سمك التونة، ورابطة المنظمات غير الحكومية لجزر المحيط الهادئ، ورابطة منطقة آسيا وجنوب المحيط الهادئ للتعليم الأساسي وتعليم الكبار، ورابطة وكالات السفر لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ. ويشترك الإقليم في أنشطة شعبة العلوم والتكنولوجيا الأرضية التطبيقية لجماعة المحيط الهادئ، وبرنامج مصائد الأسماك الساحلية

التابع لجماعة المحيط الهادئ. والإقليم عضو أيضا في منظمات في الولايات المتحدة، مثل الرابطة الوطنية للحكام ورابطة حكام الولايات الغربية. وقد وقّعت حكومة ساموا الأمريكية مذكرتي تفاهم مع حكومتي ساموا وتونغا بشأن التعاون الاقتصادي المتبادل، وأوفدت بعثات تجارية إلى عدد من البلدان في منطقة المحيط الهادئ. واستضاف الإقليم المؤتمر السابع المعني بالمياه لمنطقة المحيط الهادئ ومعرض رابطة المحيط الهادئ للمياه والنفايات في الفترة من 9 إلى 11 أيلول/سبتمبر 2014. ويتمتع الإقليم أيضا بمركز المراقب لدى منتدى جزر المحيط الهادئ وتحالف الدول الجزرية الصغيرة.

سابعاً - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

- 60 - يعرض الفرع الأول من ورقة العمل هذه التطورات التي حدثت مؤخرا في ساموا الأمريكية فيما يتعلق بمركزها السياسي في المستقبل.
- 61 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تخطط إدارة بيليتي بالبوي سياليغا ماوغا وتالايجا إياسالو آيلي لعقد المؤتمر الدستوري المقبل في النصف الثاني من عام 2022. وقد تم إنشاء مكتب للمؤتمر الدستوري داخل مكتب الحاكم من أجل التحضير للمؤتمر. وفي عام 2021، وافق مجلس الفونو على ميزانية لتمويل هذه الجهود.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

- 62 - في رسالة مؤرخة 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح وزير الخارجية المساعد للشؤون التشريعية، موقف حكومة الولايات المتحدة. وأشار إلى أن مركز المناطق الجزرية فيما يخص علاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية شأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل في اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وقال أيضا إن اللجنة الخاصة لا تتمتع بأي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات بشأن مركز تلك الأقاليم. وقال أيضا إن الحكومة الاتحادية تقوم في الوقت نفسه، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بتقديم تقارير مستكملة سنوية إلى اللجنة الخاصة بشأن الأقاليم التي تديرها الولايات المتحدة لإثبات تعاون الولايات المتحدة كدولة قائمة بالإدارة وتصحيح أي أخطاء في المعلومات التي يحتمل أن تكون اللجنة الخاصة قد حصلت عليها من مصادر أخرى.

- 63 - والفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، الذي أنشئ بموجب الأمر التنفيذي 13537 الصادر في 14 نيسان/أبريل 2010، يقدم المشورة إلى رئيس الولايات المتحدة بشأن وضع أو تنفيذ سياسات تتعلق بالمناطق الجزرية، ويطلب المعلومات والمشورة بشأن المناطق الجزرية من حكام تلك المناطق وغيرهم من المسؤولين المنتخبين ومن ممثلي الكيانات أو أفراد آخرين، ويطلب معلومات من الإدارات أو الوكالات التنفيذية لأغراض أداء مهامه، من أجل المساعدة على ضمان التنسيق والتعاون

فيما بين الوكالات الاتحادية لمعالجة المسائل التي تهم ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وغيرها من الأقاليم.

64 - وفي الجلسة الرابعة عشرة، التي عقدتها اللجنة الرابعة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، قال ممثل الولايات المتحدة إن حكومة بلده لا تزال على التزامها بالعمل مع الجهات الشريكة للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، ولإعادة بناء مستقبل جماعي أفضل. وذكر أن حكومة بلده أعطت الأولوية لضمان أن تتوفر لجميع الولايات والأقاليم، دون تمييز، الأدوات والموارد اللازمة لمكافحة الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت حكومة بلده أكثر من 26 مليون دولار من التمويل والموارد، في إطار قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي لمواجهة فيروس كورونا لتمكين حكومات الأقاليم في ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة من التصدي للأثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة الناجمة عن الجائحة، بما في ذلك في شكل معدات طبية منقذة للحياة ومجموعات مواد اختبارات تشخيص، لشعب ساموا الأمريكية، ولقاحات ومعدات حماية للعاملين في الخطوط الأمامية ولشعب غوام، والأمن الغذائي وحماية الدخل للمجتمعات المحلية المتضررة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وقال إن حكومة بلده ستواصل توفير شريان حياة عاجل لحماية جميع الأسر والمجتمعات المحلية (انظر A/C.4/76/SR.14).

65 - وفي الجلسة الخامسة عشرة للجنة الرابعة، المعقودة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كرر ممثل الولايات المتحدة الإعراب عن قلق وفد بلده من أن مشاريع القرارات التي ستعتمد في الجلسة تولى أهمية كبيرة للاستقلال بوصفه خيارا واحدا يناسب الجميع بالنسبة لمركز الأقاليم التي تسعى إلى تقرير المصير. واسترسل قائلاً، بناء على ما ورد في إعلان عام 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، إن شعب إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي يمكن أن يختار على نحو مقبول الارتباط الحر كبديل عن الاستقلال أو أي وضع سياسي آخر، بما في ذلك الاندماج مع الدولة القائمة بالإدارة، شريطة أن يكون الشعب حراً في تقرير هذا الوضع. ولذا يجب على الأمم المتحدة ألا تسعى إلى التأثير في نتائج عمليات إنهاء الاحتلال، بل عليها أن تحترم إرادة الشعب الحرة (انظر A/C.4/76/SR.15).

ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

66 - في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت القرار 90/76، استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة لعام 2021 (A/76/23) وإلى توصية اللجنة الرابعة لاحقاً. ووفقاً للقرار، فإن الجمعية العامة:

(أ) أكدت من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب ساموا الأمريكية في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أكدت من جديد أيضاً أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار ساموا الأمريكية عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أكدت من جديد كذلك أن شعب ساموا الأمريكية نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في أن يحدد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنفيذ سياسي للإقليم لتوعية شعب ساموا الأمريكية بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي والمستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) أحاطت علماً بالعمل الذي قامت به حكومة الإقليم فيما يتعلق بالمضي قدماً بشأن قضايا المركز السياسي والحكم الذاتي المحلي والحوكمة الذاتية لإحراز تقدم على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وأشارت إلى إنشاء المكتب المعني بالمركز السياسي وعملية مراجعة الدستور والعلاقات الاتحادية في نيسان/أبريل 2016؛

(هـ) أشارت إلى ما أفادت به حكومة الإقليم من أن ساموا الأمريكية ينبغي أن تظل مُدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ضمن اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، حتى يحين الوقت الذي يمارس فيه شعبها حقه في تقرير المصير؛

(و) أشارت أيضاً إلى الدعوة التي وجهها حاكم ساموا الأمريكية إلى اللجنة الخاصة في عام 2015 لإيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وأهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وطلبت إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بجهود التوعية التثقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ح) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب ساموا الأمريكية ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين ساموا الأمريكية والدولة القائمة بالإدارة؛

(ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في ساموا الأمريكية، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ي) أكدت من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

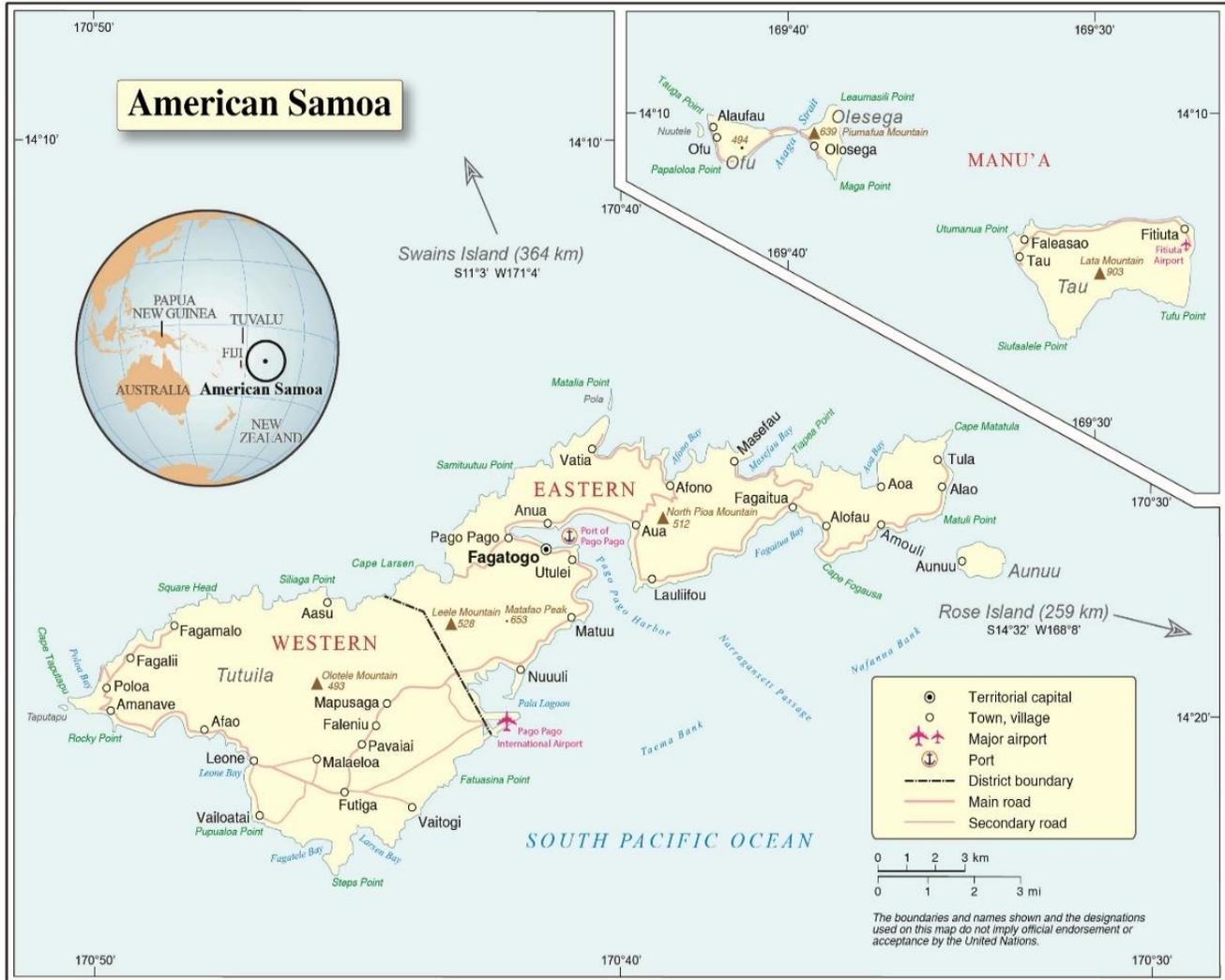
(ك) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع

مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أمورا منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم مركزا ماليا دوليا؛

(ل) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(م) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة ساموا الأمريكية وأن تقدم تقريرا عنها إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

خريطة ساموا الأمريكية



Map No. 2971 Rev. 2 UNITED NATIONS
June 2016

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)